ترجمات

# أوروبا على شفير فقدان ميزتها التنظيمية الكبرى

# تهديدات الضغط الأمريكي والصراعات الداخلية تهدد القوة التنظيمية الكبرى للاتحاد الأوروبي*


بقلم: أنو برادفورد

ترجمة: صفا مهدي عسكر/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

تحرير: د. عمار الشاهين/ باحث مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

28 نيسان 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.


- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.



## للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net


مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

ادعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر شباط الماضي أن "الاتحاد الأوروبي تم تشكيله للضغط على الولايات المتحدة، هذا هو هدفه وقد نجحوا في ذلك"، وجاء هذا التصريح في وقت كان ترامب يستعد لفرض تعريفات جمركية ضخمة على منافسي وحلفاء واشنطن على حد سواء. وتزعم إدارته أن الاتحاد الأوروبي يضر بالمصدرين الأمريكيين من خلال إقامة حواجز أمام التجارة الحرة، بما في ذلك التعريفات الجمركية، والإعانات الحكومية، والتنظيمات غير العادلة ضد الشركات الأمريكية. وفي الشهر السابق قدم نائب الرئيس جي دي فانس شكاوى مشابهة ضد ما اعتبره "خيانة" من أوروبا، مهددًا بأن الولايات المتحدة قد تسحب ضماناتها الأمنية من أوروبا إذا استمر الاتحاد الأوروبي في تنظيم شركات التكنولوجيا الأمريكية بشكل قاسي، وتحولت هذه التهديدات إلى واقع في نيسان، عندما أعلن ترامب عن فرض تعريفات جمركية بنسبة 20% على السلع من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى فرض تعريفات مستهدفة بنسبة 25% على الصلب والألمنيوم والسيارات - وذلك ضمن سلسلة من التعريفات الجديدة على دول حول العالم أطلق عليها ترامب "يوم التحرير"، وعلى الرغم من أن إدارة ترامب قد خفّضت التعريفات العامة إلى 10% في إطار "توقف مؤقت" لمدة 90 يومًا فان التعريفات المستهدفة لا تزال سارية.

وافق المسؤولون في الاتحاد الأوروبي على مجموعة من التعريفات الانتقامية تستهدف منتجات مثل الدواجن والحبوب والمعادن ولكن قد يتم تعليقها في رد فعل على "التوقف المؤقت" الذي أُعلن عنه حديثًا، ولكن في سعيها للبحث عن مخرج من التصعيد المتبادل قد يوافق الاتحاد الأوروبي على تقديم تنازلات أوسع لواشنطن تشمل تقليص الحزمة التنظيمية التي تهدف إلى حماية المواطنين الأوروبيين وكبح الشركات الخاصة، وإذا حدث ذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد يخاطر بفقدان ما يجعله مؤثرًا حقًا على مستوى العالم وقوته التنظيمية العالمية.

يحدد الاتحاد الأوروبي معايير التنظيم الوطنية والتجارية في العديد من المجالات بما في ذلك حماية البيانات والمنافسة السوقية واستخدام المبيدات الزراعية وممارسات الاستدامة الشركاتية، ولكن بفضل حجمه غالبًا ما تتبنى الشركات المتعددة الجنسيات المعايير والقواعد التي يفرضها محليًا الاتحاد الأوروبي طواعية رغبة في البساطة والوصول السلس إلى السوق الأوروبية، وبالتالي ينتهي الأمر بالاتحاد الأوروبي إلى تنظيم الطعام الذي نأكله والهواء الذي نتنفسه والأشياء التي ننتجها ونستهلكها ليس فقط في أوروبا ولكن في جميع أنحاء العالم. حتى عمالقة التكنولوجيا الأمريكيين مثل آبل وجوجل وفيسبوك ومايكروسوفت يستخدمون لوائح حماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي كسياسة خصوصية عالمية، يجمع الاتحاد الأوروبي بين حجم السوق ومعايير التنظيم العالية وإصراره على تنفيذها، مما يمنحه قدرًا استثنائيًا من التأثير التنظيمي العالمي - وهي ظاهرة أطلق عليها أحدنا (برادفورد) "أثر بروكسل".

مع مواجهة الاتحاد الأوروبي تحديات جيوسياسية متزايدة ظل "أثر بروكسل" ركيزة أساسية لقوته العالمية،

---

* ANU BRADFORD, ANU BRADFORD and TOMMASO PAVONE, Europe Could Lose What Makes It Great U.S. Pressure and Domestic Rancor Threaten the EU's Regulatory Superpower, FOREIGN AFFAIRS, April 21, 2025.

وقوة الاتحاد الأوروبي هذه تنبع أيضًا من جاذبيتها المعيارية على عكس النموذج الصيني من التنظيم القائم على الدولة أو النموذج الأمريكي التقليدي من الرأسمالية السوقية غير المنظمة يضع الاتحاد الأوروبي حقوق المواطنين في المقام الأول، وبالتالي أصبحت اللوائح الأوروبية في مجالات مثل حماية البيانات ومراجعة المحتوى وحماية البيئة وسلامة المنتجات نموذجًا يحتذى به العديد من الحكومات في أنحاء العالم، مما يعود بالفائدة على عدد لا يحصى من الأشخاص الذين لم تطأ أقدامهم الأراضي الأوروبية.

ومع ذلك يبدو أن الاتحاد الأوروبي اليوم على وشك التنازل عن قوته التنظيمية العالمية، في كانون الثاني وجه مؤسس شركة ميتا مارك زوكربيرج دعوة لإدارة ترامب للضغط على أوروبا لتخفيف لوائحها بشأن الشركات الأمريكية في مجال التكنولوجيا، واصفًا الغرامات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على مكافحة الاحتكار بأنها أشبه بالتعريفات الجمركية على الشركات الأمريكية، ووفقًا لزوكربيرج كان الاتحاد الأوروبي "يعبث" بالصناعة الأمريكية، أظهرت تقارير إعلامية لاحقة أن الاتحاد الأوروبي كان يفكر في تعليق التحقيقات ضد آبل وجوجل وميتا ردًا على التهديدات من إدارة ترامب.

لا يمكن تجاهل التعريفات والتهديدات التي أطلقتها إدارة ترامب بشأن سحب الضمانات الأمنية ولكن لا يمكن لهذه التهديدات بمفردها أن تجبر المنظمين في الاتحاد الأوروبي على الاستسلام، لدى الاتحاد الأوروبي أوراق ضغط كبيرة باعتباره الشريك التجاري والاستثماري الثنائي الأكبر للولايات المتحدة والسوق الأساسي الذي تختاره معظم الشركات الأمريكية، إذا سمح الاتحاد الأوروبي بموت "أثر بروكسل" فلن يكون ذلك هزيمة بل استسلامًا غير مبرر. في الواقع التهديدات الأكبر التي تواجه قوة الاتحاد الأوروبي التنظيمية اليوم تأتي من الداخل مثل الدعوات من قبل الصناعة الأوروبية لتخفيف اللوائح بهدف تعزيز القدرة التنافسية، يجب على الاتحاد الأوروبي ألا يلين أمام الضغط الأمريكي والصراعات الداخلية، من خلال تذكير نفسه - وعرض ذلك للعالم - بأن التنظيم والديناميكية الاقتصادية ليسا متناقضين بطبيعتهما، يمكن للاتحاد أن يحافظ على مكانته كقوة تنظيمية عظمى.

**من التريث إلى الاستسلام كيف وصل الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة التفكير الجاد في التخلي عن قوته التنظيمية العالمية؟**

قد تكون الضغوط الأخيرة من إدارة ترامب والعمالقة الأمريكيين في مجال التكنولوجيا هي التي ترجح الميزان، لكن ذلك يحدث فقط بسبب تفاقمها لاثنين من الاتجاهات المستمرة في السياسة الأوروبية، لفترة طويلة كان المسؤولون في الاتحاد الأوروبي مترددين في تنفيذ قوانينهم الخاصة، والآن بدأوا أيضًا في الوصول إلى استنتاج غير حكيم مفاده أن هذه القوانين والتنظيمات تعترض طريق النمو الاقتصادي. ومنذ أكثر من عقدين كان الاتحاد الأوروبي يغير بهدوء من نهجه في التنفيذ داخل قاعات مقره الرئيسي في برلينمونت، كان هذا النهج الجديد الذي وصفه اثنان من الباحثين (كيليمن وبافوني) بـ "التريث"، ينطوي على تطبيق ضعيف متعمد للقوانين والتنظيمات الأوروبية.

لم يكن تحول الاتحاد الأوروبي نحو التريث نتيجة لضغوط خارجية بل كان استجابة لمشاكل داخلية، ففي خضم تصاعد مشاعر التشكيك في الاتحاد الأوروبي في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية في 2008، بدأت الدول الأعضاء تشتكي بشكل متزايد من تطبيق المفوضية الصارم للقوانين. أصبح رئيس المفوضية آنذاك خوسيه مانويل باروسو مقتنعًا أنه من خلال تخفيف تطبيق القوانين الأوروبية واعتماد نهج أكثر تسامحًا يمكنه استعادة دعم الحكومات الوطنية، من خلال تقييد المحامين والبيروقراطيين الذين كانوا يقاضون الحكومات الأعضاء أمام محكمة العدل الأوروبية بدأت المفوضية تضحي بدورها القانوني كـ "حامية للمعاهدات" لصالح دورها السياسي كقوة دافعة للاندماج الأوروبي.

كان لتخفيف المفوضية في تطبيق القوانين تأثير أكبر مما كان يتوقعه حتى مؤيدوها، من 2004 إلى 2018، انخفض عدد القضايا التي رفعتها المفوضية ضد الدول الأعضاء أمام محكمة العدل الأوروبية بنسبة 87٪ ولم يتم التعافي منها منذ ذلك الحين، والمثير للدهشة أن هذا الانخفاض حدث رغم أن الاتحاد الأوروبي قد تضاعف حجمه تقريبًا بينما فشلت العديد من الحكومات بشكل علني في الامتثال للقوانين الأوروبية.

من خلال إضعاف تطبيق المعايير التنظيمية العالية للاتحاد الأوروبي بدأ التريث في إضعاف أحد أعمدة "أثر بروكسل"، في مجالات مثل حماية المستهلك وحماية البيئة بدأ المواطنون والمجتمع المدني يفقدون الثقة في عزم المفوضية على تطبيق المعايير الأوروبية، إذا لم يتم تطبيق اللوائح الأوروبية بشكل فعال فقد تلاحظ الشركات الأجنبية التي تسعى للوصول إلى السوق الأوروبية المربحة ذلك وقد لا تشعر بأنها ملزمة بعد الآن بالامتثال للمعايير الأوروبية، مما يضعف التأثير المنتشر لنموذج التنظيم الأوروبي في جميع أنحاء العالم.

بالطبع لم يتخل الاتحاد الأوروبي تمامًا عن تنفيذ قوانينه ولوائحه، على سبيل المثال بين 2017 و2024، تحدت مفوضة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي مارجريث فيستاغر بنجاح الممارسات التجارية المناهضة للتنافس التي تتبعها الشركات الكبرى في مجال التكنولوجيا الأمريكية، مما أسفر عن فرض غرامات تجاوزت 10 مليار دولار على شركة جوجل وحدها. كما كان مفوض السوق الموحد في الاتحاد الأوروبي تييري بريتون شديدًا في محاسبة شركات التكنولوجيا الأمريكية، جنبًا إلى جنب مع فيستاغر فتح تحقيقًا في انتهاكات لوائح الاتحاد الأوروبي بشأن تعديل المحتوى من قبل منصة التواصل الاجتماعي "إكس" في 2023 بموجب قانون الخدمات الرقمية، وجعلت هذه الإجراءات الاتحاد الأوروبي إمبراطورية رقمية تكتب القواعد لصناعة التكنولوجيا العالمية وتحافظ على "أثر بروكسل".

قد يتلاشى الآن هذا العزم في تطبيق اللوائح الأوروبية على شركات التكنولوجيا، في الواقع تدخلت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين لدفع فرنسا إلى عدم إعادة ترشيح بريتون الذي أصبح "العدو اللدود" لإيلون ماسك، كما غادرت فيستاغر المفوضية بعد نتيجة ضعيفة لحزبها الليبرالي الاجتماعي الدنماركي في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2024.

بعيدًا عن التغييرات في الأفراد كان هناك عامل آخر يعمل على قمع قوة الاتحاد الأوروبي التنظيمية ضرورة التنافسية، قدم تقرير عام 2024 بعنوان "مستقبل التنافسية الأوروبية" الذي كتبه ماريو دراغي الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي تحولًا في السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، انتقد التقرير الآثار الضارة للوائح الاتحاد الأوروبي على الابتكار والتنافسية، داعيًا إلى "توقف تنظيمي". وقد تبنت فون دير لايين هذا السرد وردت في "حملة تسريع فك القيود التنظيمية" التي فاجأت الداخل الأوروبي، تخلت عن بعض مبادراتها التنظيمية الشهيرة مثل "الصفقة الخضراء الجديدة" وأعلنت عن "الصفقة الصناعية الخضراء"، و"بوصلة التنافسية"، وخمس حزم شاملة تهدف إلى تقليل العبء التنظيمي للاتحاد الأوروبي بنسبة ربع. ردًا على هذا التحول المفاجئ في السياسة، حذرت الاتحادات النقابية الأوروبية من "حرائق اللوائح" القادمة، تشمل الأهداف البارزة لهذه الحملة فك القيود عن متطلبات التقارير الخاصة بالاستدامة والواجبات القانونية للأعمال، وتعليق توجيه المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي.

لا شك أن نموذج التنظيم القائم على حقوق المواطنين والذي يدعم "أثر بروكسل" له عيوبه، إذا تجاوز الاتحاد الأوروبي الحد قد تستنتج الشركات أن تكلفة الامتثال للمعايير الأوروبية تفوق تكلفة ترك السوق الأوروبية بالكامل، أشار تقرير دراغي إلى أن 60٪ من الشركات الأوروبية تعتبر الأعباء التنظيمية عقبات أمام الاستثمار. لقد رسخت لوائح حماية البيانات العامة القوية بالفعل من قوة الشركات الكبرى في مجال التكنولوجيا التي يمكنها تحمل تكاليف الامتثال لهذه اللوائح، في حين أن تكاليف الامتثال قد تكون مرتفعة للغاية بالنسبة للشركات الصغيرة، كما أن تقارير الاستدامة للشركات في الاتحاد الأوروبي قد تكون مرهقة خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة التي واجهت متطلبات واسعة لجمع وتحليل البيانات.

لكن المساواة بين التنظيم والتنافسية تخلق خيارًا زائفًا، العديد من الحواجز الأخرى تبطئ الابتكار والتنافسية في أوروبا أكثر من اللوائح السوق الرقمية الموحدة المجزأة في القارة وعدم وجود أسواق رأس المال المتكاملة والعميقة والسياسات الهجرة المقيدة وأسواق العمل غير المرنة، والثقافة المقاولاتية المترددة في المخاطرة، تتطلب جميع هذه المجالات إصلاحات سياسية طموحة، لكن الترويج لفكرة فك القيود التنظيمية كحل لمشاكل التنافسية في أوروبا قد يضعف من تأثير الاتحاد الأوروبي العالمي دون أن يؤدي فعليًا إلى النمو الاقتصادي المطلوب.

هذه الأسئلة والشكوك قد تفاقمت فقط بوصول إدارة ترامب الثانية وهجومها على القوى التنظيمية للاتحاد الأوروبي، لسنوات كانت الولايات المتحدة تشن حملة ضغط على أوروبا لتخفيف تنظيماتها ضد عمالقة التكنولوجيا الأمريكية، منذ عقد من الزمان انتقد الرئيس باراك أوباما المنظمين الأوروبيين متهمًا إياهم بالحمائية لكنه لم يتخذ إجراءات ملموسة للحد من طموحات الاتحاد الأوروبي التنظيمية. بينما حشدت إدارة بايدن الدبلوماسيين للضغط على بعض المبادرات التنظيمية الأوروبية بينما تبنت الأخرى،

حذر الرئيس جو بايدن من أن سياسة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي يجب ألا تستهدف الشركات الأمريكية فقط بينما تواصل ملاحقة نفس عمالقة التكنولوجيا في وطنها بموجب قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية، ومن ناحية أخرى ألغى ترامب الدبلوماسية وأطلق حربًا شاملة ضد النموذج التنظيمي القائم على الحقوق في الاتحاد الأوروبي.

في يوم تنصيبه في 20 كانون الثاني، جلس رؤساء شركات آبل وميتا وإكس وأمازون في الصف الأمامي متفوقين على اختياراته الوزارية، ثم في تواطؤ غير مسبوق بين التكنولوجيا الكبرى والدولة الأمريكية، سلم ترامب زمام الأمور إلى ماسك بينما كان أغنى رجل في العالم يستخدم منصته الاجتماعية لدعم الحزب اليميني المتطرف "البديل من أجل ألمانيا" في الانتخابات البرلمانية الألمانية. بعد ذلك أرسل ترامب فانسي لإلقاء خطاب ناري في مؤتمر ميونيخ للأمن مهاجمًا قوانين الاتحاد الأوروبي بشأن تعديل المحتوى التي يزعم أنها تقمع وجهات النظر البديلة، وصف فانسي هذه بأنها "هجمات" على حرية التعبير و"تهديد من الداخل"، وفي الوقت نفسه استدعى حلفاء ترامب في الكونغرس ثماني شركات تكنولوجيا أمريكية لتسليم أدلة على "الرقابة" الأوروبية، ووجه ترامب الضربة التالية بنفسه في نسيان حيث نفذ غضبه المستمر من لوائح التكنولوجيا الأوروبية وممارسات التجارة غير العادلة بفرض تعريفات على الاتحاد الأوروبي ضمن حربه التجارية العالمية.

في المؤتمرات الصحفية وعد المسؤولون في الاتحاد الأوروبي بعدم الانصياع لتهديدات إدارة ترامب، نفت المفوضية التقارير الإعلامية التي تفيد بأنها تتخلى عن تحقيقاتها ضد آبل وجوجل، وميتا بموجب قانون خدمات الرقمية في الاتحاد الأوروبي. لكن هذه التأكيدات بدت فارغة، في الواقع يبدو أن المفوضية بدأت بالفعل في الانحناء، في خطة العمل الخاصة بها لعام 2025، ألغت المفوضية مسودات القواعد التي تحمي خصوصية المستهلكين في تطبيقات الرسائل وتوجيه المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي التي تهدف إلى تسهيل الدعاوى القضائية ضد شركات الذكاء الاصطناعي، كما أجلت المفوضية تطبيق قانون جديد حول العناية الواجبة للشركات حتى عام 2028 وضعفت من التزامات الشركات في ما يتعلق بتقارير الامتثال لسلاسل التوريد مع حقوق الإنسان والالتزامات البيئية، الاتحاد الأوروبي يقترب من التخلي عن "أثر بروكسل".

إحياء تأثير بروكسل

لا ينبغي أن يكون الوضع كما هو عليه الآن، ليس على الاتحاد الأوروبي أن يستسلم، بل يمكنه إحياء وتعزيز قوته التنظيمية وتأثيره الكبير على المستوى العالمي.

إن إنقاذ تأثير بروكسل لا يعني التخلي عن تعزيز التنافسية والابتكار في أوروبا، إذ أن كلاً من التنظيم والديناميكية التكنولوجية يعدان عنصرين أساسيين لاستقلال الاتحاد الأوروبي الاستراتيجي وازدهاره وأمنه على المدى البعيد، من بين 100 شركة ناشئة عالمية تُقدّر قيمتها بأكثر من مليار دولار،يوجد ثمانية فقط مقرها في الاتحاد الأوروبي. في حين أن وادي السيليكون يبتعد بشكل كبير عن أوروبا في استثمارات الذكاء الاصطناعي حيث تستثمر الشركات الأمريكية في هذا المجال بمعدل يفوق ست مرات الشركات الأوروبية.

لكن إزالة اللوائح الأوروبية لن يُغلق هذه الفجوة، السماح لقطب التكنولوجيا مثل إيلون ماسك بوضع القواعد لأوروبا وعدم تطبيق اللوائح الرقمية الأوروبية لن يجعل الاتحاد الأوروبي قوة عظمى عالمية، بدلاً من التخلي عن النموذج التنظيمي القائم على الحقوق يجب على الاتحاد الأوروبي أن يستثمر نفس الحماس لتطوير ركائز أخرى لنظام بيئي تكنولوجي مزدهر.

يجب أن يركز الاتحاد الأوروبي جهوده الإصلاحية على تعزيز ريادة الأعمال التكنولوجية من خلال إتمام السوق الرقمية الموحدة وإنشاء اتحاد حقيقي للأسواق المالية، الأمر الذي سيساعد الشركات التكنولوجية الأوروبية على التوسع وتمويل ابتكاراتها، كما يجب تخفيف القيود المتعلقة بالهجرة التي تحول دون جذب المواهب العالمية. يجب أيضًا توحيد أنظمة الإفلاس بين الدول الأعضاء لضمان عدم التسبب في آثار سلبية جراء الفشل، بالإضافة إلى توفير فرصة ثانية لرواد الأعمال الأوروبيين، سيشجع هذا على تحمل المخاطر والسعي نحو ابتكارات أكثر تحديًا. إن تقليد النموذج الأمريكي الذي يروج للفك التام من القيود التنظيمية وتعزيز عدم المساواة والاحتكار لن يجعل أوروبا أكثر جذبًا، بينما الحفاظ على نظام تنظيمي قائم على الحقوق والدفاع عن حقوق المواطنين والمستهلكين سيعزز جاذبيتها، مع تراجع الولايات المتحدة عن الدفاع عن الحقوق الأساسية والديمقراطية الليبرالية، أصبح دور الاتحاد الأوروبي كقوة تنظيمية أمرًا بالغ الأهمية.

يجب على الاتحاد الأوروبي أيضًا الاستفادة من التحولات في التحالفات العالمية، إذ إن العديد من الدول مهددة من قبل الشركات التكنولوجية الكبرى الأمريكية ومن قبل إدارة ترامب، في عالم يشهد تحولات في مواقف الولايات المتحدة تجاه حلفائها، يُعتبر تأثير بروكسل جزءًا مما يجعل أوروبا شريكًا جذابًا. على سبيل المثال تبنت دول مثل أستراليا والبرازيل وكوريا الجنوبية نهجًا صارمًا في تنظيم التكنولوجيا على غرار سياسات الاتحاد الأوروبي، كما أن حماية حقوق المواطنين من قبل الاتحاد الأوروبي تشكل رمزًا ودرعًا ضد الضغوط الأمريكية بالنسبة للعديد من البلدان حول العالم.

يجب على المسؤولين في الاتحاد الأوروبي وخاصة في المفوضية الأوروبية الاستماع إلى نداءات المجتمع المدني وإعادة التزامهم بدورهم كـ "حماة للمعاهدات"، يتمتع الاتحاد الأوروبي حاليًا بمستويات دعم عام قياسية وتستمر لوائحه في التمتع بتأييد قوي من المواطنين، ويشير ازدياد مقاطعة أوروبا للبضائع والخدمات الأمريكية إلى أن الاستسلام لضغوط الولايات المتحدة قد يؤدي إلى رد فعل سلبي من العامة. إن الاستجابة لمطالب ترامب سيؤدي أيضًا إلى مطالب إضافية كما هو الحال مع المبتزّين الذين يعودون دائمًا للمطالبة بالمزيد، إن انهيار النظام الدولي القائم على القواعد يجعل من ضرورة تطبيق معايير الاتحاد الأوروبي التنظيمية وحماية حقوق المواطنين أكثر أهمية من أي وقت مضى، في مواجهة عدم اليقين الجيوسياسي والخوف من أن "القوة هي الحق" يمكن للاتحاد الأوروبي أن يظل منارة للاستقرار وسيادة القانون، وعليه يمكنه أن يطمئن العالم إلى أنه على عكس الولايات المتحدة لم يفقد الاتحاد الأوروبي من أين يستمد تأثيره، ومن هم حلفاؤه، وما هي قيمه